



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية التحديات والتوجهات الاستراتيجية والمبادرات

د. ابتسام عزيز علي - د. سلام جبار شهاب



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية التحديات والتوجهات الاستراتيجية والمبادرات

فريق خطة التمكين الاقتصادي بالتعاون مع البنك الدولي
د. ابتسام عزيز علي - د. سلام جبار شهاب

تشير مؤشرات الفقر والتعليم والرعاية الصحية وريادة الأعمال إلى أن النساء من أكثر الشرائح السكانية تضرراً نتيجة لعدم الاستقرار في البلاد، فضلاً عن الموروثات الاجتماعية والسياسات الاقتصادية التي ساهمت في تدني دور النساء في الاقتصاد الوطني.

تستعرض هذه الوثيقة مؤشرات أولية حول المرأة العراقية وأبرز مظاهر الوضع الراهن لمشاركتها الاقتصادية، ومن ثم التحديات والتوجهات الاستراتيجية للتغلب على العقبات التي تواجهها، وكذلك المؤشرات اللازمة لمتابعة وتقييم التدخلات الهادفة لتمكين المرأة اقتصادياً.

أولاً: مؤشرات أولية:

| | | | |
|-------------------------|-----------------|----------------------------|-----------------|
| عدد سكان العراق | 38,124,000 نسمة | عدد النساء | 18,883,000 نسمة |
| نسبة النساء لعدد السكان | 49,47% | نسبة النساء من ١٥ - ٤٩ سنة | 35,17% |
| الاناث في الحضر | 13,189,679 | الاناث في الريف | 5,673,250 |

المصدر : المجموعة الاحصائية السنوية, الجهاز المركزي للأحصاء, وزارة التخطيط, جمهورية العراق, 2017.

ثانياً: وصف الوضع الراهن:

ما تزال مساهمة المرأة العراقية في سوق العمل متواضعة نظراً للفكرة السائدة أن الناتج الحدي للنساء أقل من التكلفة الحدية لعملمن حيث تتأثر المشاركة الاقتصادية للمرأة بمجموعة من المحددات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية والتمويلية.

يتضح أثر المحددات الاجتماعية مع ميل الأسرة العراقية إلى الحفاظ على استمرارها كأسرة نووية، حيث تحد التقاليد من استقلال المرأة، ويتضح أن هناك علاقة طردية بين عمل المرأة والمشاركة في صنع القرار الأسري. ومع ذلك فإن هناك فجوة في توزيع الدخل بين النساء والرجال، يترافق ذلك مع ميل واضح لدى المجتمع إلى حصر عمل المرأة في المنزل ومن دون أجر، وهو ما يدفع المرأة إلى العمل في الوظائف ذات المردود الاقتصادي القليل.

تقطن غالبية النساء في المناطق الحضرية وذلك بمقدار الضعف تقريباً عنمن يقطن الريف. وتشير البيانات الإحصائية إلى انخفاض معدل مشاركة المرأة في سوق العمل والبالغة نسبتها 15.3% مقارنة بمعدل النشاط الاقتصادي للذكور والبالغ 74.9%، حيث بلغ معدل البطالة بين الإناث 22.2% مقابل 8.5% عند الذكور.

أما في مجال الملكية الاقتصادية، فيشكل الرجال غالبية مالكي الأراضي والشقق، في حين لا تشكل النساء سوى 17% فقط من مجموع المالكين علماً أن 55% من النساء يعملن في الزراعة بينما تعمل 34.6% منهن بلا أجر.

جدير بالذكر أن لدى كل من محافظات العراق خصوصيتها حيث تبين إحصاءات العام 2016 ان أعلى نشاط اقتصادي للمرأة العراقية كان في محافظة بابل بنسبة 27% بينما كان أدنى نشاط اقتصادي للمرأة في محافظة ميسان بنسبة 4,4%. ويبين الجدول الآتي الفرق بين نسب عمالة الاناث والذكور حسب القطاعات الاقتصادية (للسنوات 2000 - 2016).

| نوع النشاط | | الذكور | | الاناث | |
|----------------|--|--------|--------|--------|--------|
| | | 2000 | 2016 | 2000 | 2016 |
| القطاع الزراعي | | % 15,1 | % 43,7 | % 34,8 | % 12,6 |
| القطاع الصناعي | | % 20,6 | % 3,9 | % 7,6 | % 23,4 |
| القطاع الخدمي | | % 64,2 | % 52,4 | 7,6 | % 64 |

المصدر: منظمة العمل الدولية, 2017

وتوضح الإحصاءات محدودية الإنتاجية الاقتصادية للمرأة في مجالات نظم المعلومات والاتصالات وفي قطاعات التجهيز الحكومية مثل الماء والكهرباء. حيث ينحصر عمل المرأة في المجالات زهيدة الأجر، فضلاً عن ظاهرة دخول الإناث المتأخرة إلى سوق العمل والانسحاب المبكر منها، وتمثل جميعها مشاكل بنيوية في مشاركة المرأة في سوق العمل التي تعد إحدى أهم العقبات التي تواجهها جهود التنمية الاقتصادية في العراق، فهي تهدر طاقات إنتاجية كبيرة لازمة لتحقيق التنمية، وتزيد في الوقت ذاته من نسب الإعالة في المجتمع العراقي حيث تشكل المرأة حوالي 7 % من السكان المعالين ممن هم في سن العمل.

إن مشاركة المرأة في سوق العمل وتمكينها اقتصادياً يساعد على تحويل المرأة من فئة المعالين إلى فئة المشاركين اقتصادياً (المعيلين) كخيار لا غنى عنه لرفع مستوى الأداء الاقتصادي وتعزيز العملية التنموية في العراق وصولاً لرفاهية المجتمع والأفراد.

لتحقيق ذلك يتوجب خلق بيئة تمكينية عبر مراجعة دقيقه للتشريعات والاطر القانونية والتمويلية والممارسات الاجتماعية المقيدة لعمل المرأة وتحديد اليات تمكينها الاقتصادي، سواء في الريف أو الحضر. ويتطلب تنسيق الجهود الحكومية والمشاريع والاستراتيجيات المعدة لتمكين المرأة ومتابعة تنفيذه تلك الجهود.

ثالثاً: التحديات

تلخص أهم تحديات التمكين الاقتصادي للمرأة بما يلي:

1. بيئة الأعمال غير ممكنة للمرأة فالممارسات الإدارية تفرض الكثير من المعوقات والتحديات التي تحول دون استقلال المرأة اقتصادياً واجتماعياً.
2. الثقافة المجتمعية قائمة على تنميط أدوار المرأة والرجل، حيث يتم تعليم المرأة أن خياراتها محدودة.
3. تقاسم غير متساوٍ بين المسؤوليات العائلية والأسرية حيث يتوقع من النساء أن يأخذن على عاتقهنّ القسم الأكبر من رعاية الأطفال والمسؤوليات الأسرية.
4. محدودية الخدمات المساندة التي تراعي النوع الاجتماعي واحتياجات المرأة الخاصة باعتبارها «أم لأطفال» وإن وجدت هذه الخدمات فهي غير كافية وغير ملائمة.
5. سياسات العمالة وممارسات التوظيف التمييزية المعيقة للمرأة وخصوصاً في الأجر غير المتساوي وفرص الترقى، وعدد ساعات العمل الطويلة في القطاع الخاص، حيث يتقاضى الذكور اجور اعلى من الإناث بفجوة تصل إلى ٣٠،٥% من معدل الأجور العام في البلاد.
6. شح التمويل ولاسيما للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر والتعقيدات الادارية فيما يتعلق بالكفالة المصرفية محدودية السياسات الرادعة التي تحمي المرأة من التحرش في أماكن العمل.
7. محدودية قدرة القطاع الخاص على استيعاب العمالة الجديدة كونه لا يشكل سوى 8.5% من الناتج المحلي الاجمالي للبلاد.
8. الموازنات العامة للدولة لم تراعي النوع الاجتماعي، إذ يلاحظ أنه كلما ارتفعت حصة عوائد إيرادات النفط في الناتج المحلي قل الاهتمام بتمكين المرأة اقتصادياً.
9. اختلال التوزيع السكاني بين الريف والحضر، واختلال التوازن في توزيع القوة العاطلة في الاقتصادي الوطني وانتشار الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة ولاسيما في القطاع الصناعي والزراعي وانتشار الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة.

رابعاً: تمكين المرأة اقتصادياً ونظرية التغيير:

يعرّف التمكين الاقتصادي للمرأة بأنه العملية التي تتمكن من خلالها المرأة من زيادة حقوقها وحريتها في الوصول للموارد والفرص الاقتصادية وصنع القرارات النافعة لها ولأسرتها ولمجتمعتها.

Theory of Change نظرية التغيير

”إذا تم تعزيز البيئة الاجتماعية والتشريعية والإدارية التي تسمح بزيادة إسهام المرأة العراقية في الحياة الاقتصادية وإذا تم رفع نسبة مشاركة المرأة في ريادة الأعمال، وإذا تم تفعيل طاقات المرأة العاملة وادماج عملها في المنزل وفي العمل غير المنظم ضمن الاقتصاد الوطني عندئذ ستزيد قدرة المرأة العراقية في التأثير في صنع القرارات الاقتصادية، وستزيد من قدرتها على الوصول للموارد المالية والفرص الاقتصادية وصولاً إلى زيادة إسهامها في الاقتصاد الوطني.“

خامساً: التوجهات الاستراتيجية

التوجهات الاستراتيجية التالية ستمكن النساء العراقيات من مواجهة التحديات التي تحول دون ممارسة حقهن في المشاركة الاقتصادية.

| التوجه الاستراتيجي الأول | الاثار |
|---|---|
| تعزيز البيئة (التشريعية والاجتماعية) الممكنة لإسهام المرأة في الحياة الاقتصادية | • بيئات عمل وتشريعات داعمة وصديقة للمرأة والأسرة. |

المبادرات

1. تشريع معايير العمل اللائق للنساء العاملات في القطاع الخاص (المساواة في الأجر بين الجنسين، حماية أفضل للمرأة من الاستغلال والتحرش الجنسي في مكان العمل، توفير الحضانة الملائمة من حيث الجودة والكلفة، اقرار أسلوب الدوام المرن، الخ).
2. شمول العاملات في القطاع الزراعي والخدمة المنزلية والوسط العائلي في الأحكام الخاصة بحماية المرأة ضمن إطار قانون العمل
3. توعية المرأة وأسرتها ومجتمعها بأهمية دورها الاقتصادي كشريك كامل للرجل (من خلال الاعلام المساجد والكنائس، الخ)
4. إعداد الموازنات العامة المستجيبة للنوع الاجتماعي Gender Responsive Budgeting لتحويل المرأة حقوقاً متساوية في الوصول للموارد الاقتصادية.

| التوجه الاستراتيجي الثاني | الاثر |
|--|---|
| تعزيز البيئة (المؤسسية) الممكنة لإسهام المرأة في الحياة الاقتصادية | • مشاركة فاعلة للمرأة في سوق العمل وفي دعم الاقتصاد الوطني. |

المبادرات:

1. اتباع سياسة تشغيل مراعية للنوع الاجتماعي ولاسيما العمل الأسري وفي الريف حيث عمل المرأة بدون أجر.
2. مواجهة الموروثات الثقافية والاجتماعية التي تحد من مساهمة المرأة في المجتمع وتعديل المناهج المدرسية لتؤكد على أهمية مشاركة المرأة في التنمية الوطنية وتشجيعها على الانخراط في سوق العمل.
3. تنفيذ استراتيجية إعلامية مرئية ومسموعة ومكتوبة بأهمية النشاط الاقتصادي للمرأة واهميتها للأسرة وتكون موجهة لأرباب الأسر وللنساء.
4. الاستفادة من تقنيات المعلومات والاتصالات في زيادة فرص تمكين المرأة اقتصاديا وولوج مجال الاقتصاد المعرفي.
5. تطوير نظم الاحصاء وجمع المعلومات وتصنيفها وخصوصا في الانشطة الاقتصادية غير المنظمة.

| الاثـر | التوجه الاستراتيجي الثالث |
|--|--|
| <ul style="list-style-type: none"> ○ دعم مادي ومعنوي، وتشجيع رسمي ومجتمعي للمرأة لدخول عالم الأعمال. ○ مشاركة فاعلة للمرأة في الاقتصاد المحلي القائم على المشروعات الصغيرة وفي تحسين الأوضاع المعيشية. | <p>رفع نسبة مشاركة المرأة في ريادة الأعمال الخاصة (المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر) وفق الممارسات الفضلى</p> |

المبادرات:

- (1) إنشاء حاضنات أعمال في كل محافظة لمساعدة الرياديات على تصميم المشروع والبحث عن مصادر تمويلية واقتراح قنوات تسويقية
- (2) تيسير وصول النساء الرياديات للتمويل وعقد الاتفاقات مع المصارف ومؤسسات التمويل لتسهم في التمكين الاقتصادي للمرأة (قروض ميسرة الفوائد واليات السداد)
- (3) تفعيل طاقات المرأة العاملة من المنزل أو في العمل غير المنظم وادماجها في الاقتصاد الوطني والاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوع الاجر وتعزيز ثقافة تقاسم المسؤولية داخل الأسرة
- (4) دعم التشبيك وبناء الشراكات فيما بين سيدات الأعمال ومؤسساتهن لتبادل الخبرات وقصص النجاح وكذلك حق حصولها على ملكية المشروعات عبر اجراءات ميسرة
- (5) إعادة تأهيل وتدريب المرأة الحاصلة على مؤهل علمي جامعي أو متوسط خاصة في التخصصات الراكدة وتشجيع المرأة على دراسة التخصصات التطبيقية وتطوير مهاراتها المهنية لمواكبة متطلبات سوق العمل ودعم الاقتصاد الوطني.

| الاثـر | التوجه الاستراتيجي الرابع |
|---|--|
| <ul style="list-style-type: none"> ○ المنظمات غير الحكومية تساند التوجه الوطني في تمكين المرأة ○ لدى المنظمات غير الحكومية المهارات اللازمة لتصميم وتنفيذ المشاريع الممكنة للمرأة | <p>بناء قدرات قطاع منظمات المجتمع المدني</p> |

المبادرات

- (1) إصدار التشريعات التي تنظم وتيسر عمل المؤسسات والمنظمات غير الحكومية
- (2) تطوير قدرات العاملين في منظمات المجتمع المدني في جوانب المتابعة والتقييم والحوكمة والحشد والتأييد.
- (3) تشجيع منظمات المجتمع المدني على التخصص في أعمالها.
- (4) وضع سياسات تدريب وتأهيل موجهة للنساء لاستحداث قوة عمل غير تقليدية

سادساً: موازنات التنفيذ

جدير بالذكر انه سيتم تحديد الموازنات في مرحلة لاحقة وذلك عند تطوير الخطط التنفيذية للمشاريع إلا أنه يوصى أن تتوزع الموازنات على النحو التالي:

- 60 % تخصص للمشاريع
- 10 % لتطوير التشريعات
- 20 % لتطوير القدرات
- 10 % للتوعية المجتمعية

سابعاً: المتابعة والتقييم

لمتابعة التغير الذي يحصل في سلوك الأفراد والمجتمع فيما يتعلق بتمكين المرأة اقتصاديا نتيجة لتنفيذ هذه الاستراتيجية يمكن اعتماد المؤشرات التالية (كمية ونوعية) حيث تم تقسيمها الى:

1. مؤشرات خاصة بعمل المرأة
2. مؤشرات خاصة بالتعليم على علاقة بعمل المرأة
3. مؤشرات خاصة بالصحة ولها تأثير على عمل المرأة
4. مؤشرات خاصة بتكنولوجيا المعلومات ولها تأثير على عمل المرأة

5. مؤشرات خاصة بالفقر لها تأثير على عمل المرأة

1. مؤشرات خاصة بعمل المرأة وهي:

أولاً: مؤشرات العمل

1. معدل النشاط الاقتصادي المنقح للسكان حسب الجنس
2. معدل النشاط الاقتصادي المنقح للسكان حسب الفئات العمرية والجنس
3. التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الأنشطة الاقتصادية والجنس
4. التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الحالة العملية وقطاع العمل والجنس
5. التوزيع النسبي للمشتغلين من أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب المهنة الرئيسية والجنس
6. معدل النشاط الاقتصادي المنقح للسكان حسب المستوى التعليمي والجنس
7. التوزيع النسبي للمشتغلين حسب فئات الدخل الشهري والجنس
8. -متوسط الأجر الشهري حسب الجنس
9. نسبة العاملين إلى السكان حسب الجنس
10. التوزيع النسبي لفرص العمل المستحدثة حسب الجنس
11. التوزيع النسبي لفرص العمل المستحدثة حسب الجنسية والجنس
12. التوزيع النسبي لفرص العمل المستحدثة حسب المهنة والجنس.
13. متوسط أجر الساعة للعامل حسب الجنس.
14. فجوة الأجر (الشهري) حسب القطاع والجنس
15. فجوة الأجر حسب مستويات المهنة والجنس

ثانياً: مؤشرات البطالة

16. معدل البطالة للسكان حسب الجنس.
17. معدل البطالة للسكان حسب المستوى التعليمي والجنس
18. معدل البطالة للسكان حسب المهنة والجنس
19. معدل البطالة للسكان حسب النشاط الاقتصادي والجنس
20. نسبة المتعطلين الشباب الى اجمالي السكان الشباب حسب الجنس.
21. نسبة المتعطلين لأكثر من سنة إلى قوة العمل حسب الجنس.
22. نسبة المتعطلين لأكثر من سنة إلى إجمالي المتعطلين حسب الجنس.

ثالثاً: النساء خارج قوة العمل (غير النشيطات اقتصادياً)

23. نسبة السكان خارج القوى العاملة حسب الجنس
24. نسبة السكان خارج قوة العمل حسب الجنس وفئات العمر.
25. التوزيع النسبي للسكان خارج قوة العمل حسب الفئة (طالب، مدير منزل، له دخل، عاجز) والجنس.
26. التوزيع النسبي للسكان خارج قوة العمل حسب السبب الرئيسي لعدم البحث عن عمل والجنس.
27. النسبة المئوية لغير النشيطين اقتصادياً حسب الفئة العمرية والجنس.

رابعاً: التمكين الاقتصادي.

28. التوزيع النسبي لملكية الأراضي والشقق حسب الجنس والملكية.
28. التوزيع النسبي لعدد الأوراق المالية (الأسهم) والقيمة الإجمالية لها حسب الجنس.

30. نسبة الإناث الحائزات على المواشي إلى إجمالي الحائزين.

31. نسبة النساء المالكات لآلات زراعية وآلات ري إلى إجمالي الملاك.

خامساً: أسباب ترك العمل

32. التوزيع النسبي للأفراد الذين تركوا عملهم حسب سبب ترك العمل والجنس.

سادساً: المعوقات التي تضعف مشاركة المرأة العراقية في سوق العمل

33. التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الحالة الزوجية.

34. التوزيع النسبي للمتغيبين حسب الحالة الزوجية والجنس.

35. التوزيع النسبي لإجابات الرجال والنساء حول أسباب عدم الموافقة على العمل.

36. التوزيع النسبي لإجابات الرجال والنساء حول شروط الموافقة على العمل.

ب. مؤشرات خاصة بالتعليم على علاقة بعمل المرأة:

37. نسبة المتعلمين حسب الجنس.

38. نسبة الأمية للسكان الراقين حسب الجنس.

39. التوزيع النسبي للأفراد غير المتعلمين (الأميين) حسب الجنس والفئة العمرية.

40. معدل الالتحاق الصافي في المراحل التعليمية حسب الجنس.

41. نسبة التسرب حسب مراحل التعليم والجنس.

42. التوزيع النسبي لمدرسي المدارس حسب المرحلة والجنس.

43. التوزيع النسبي لمديري المدارس حسب المرحلة والجنس.

44. التوزيع النسبي للطلبة في التعليم الجامعي.

45. التوزيع النسبي للطلبة الملتحقين بالجامعات العراقية لدرجة البكالوريوس حسب الاختصاص

والجنس.

46. التوزيع النسبي للمشتغلين حسب المستوى التعليمي والمهنة الحالية.

47. التوزيع النسبي للمشتغلين حسب المستوى التعليمي وفئات الدخل الشهري والجنس.

ت. مؤشرات متعلقة بالصحة ولها تأثير على عمل المرأة

48. معدل الإنجاب الكلي للإناث.

48. وسيط العمر وقت إنجاب المولود الأول للسيدات.

50. نسبة السيدات اليافعات (15 - 19) سنة اللاقي لديهن طفلاً أو أكثر حسب المستوى التعليمي.

51. نسبة السيدات اليافعات (15 - 19) سنة اللاقي لديهن فقر دم حسب المستوى التعليمي.

52. نسبة السيدات المتزوجات حالياً واللاقي يستعملن وسيلة من وسائل منع الحمل حسب المستوى التعليمي.

ث. مؤشرات متعلقة بتكنولوجيا المعلومات ولها تأثير على عمل المرأة

53. التوزيع النسبي للأفراد مستخدمي الحاسوب ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب المستوى التعليمي.

54. التوزيع النسبي للأفراد مستخدمي الإنترنت ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب المستوى لتعليمي والجنس.

55. التوزيع النسبي لفرص العمل المستحدثة في قطاع تكنولوجيا المعلومات حسب الجنس.

56. التوزيع النسبي للمشتغلين في قطاع تكنولوجيا المعلومات حسب الجنس.

57. التوزيع النسبي للطلبة الخريجين من تخصصي علوم الحاسوب وهندسة الاتصالات حسب الجنس.

58. التوزيع النسبي للأفراد مستخدمي الحاسوب ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الحالة الزوجية والجنس.
59. التوزيع النسبي للأفراد ممن أعمارهم 15 سنوات فأكثر حسب استخدام الحاسوب والمستوى التعليمي والجنس.
60. التوزيع النسبي للأفراد ممن أعمارهم 15 سنوات فأكثر حسب استخدام الحاسوب وحالة النشاط الاقتصادي والجنس.
61. التوزيع النسبي للأفراد غير المستخدمين للحاسوب ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الحالة الزوجية والجنس.
62. التوزيع النسبي للأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب النشاط الاقتصادي واستخدام الحاسوب والجنس.
63. توزيع الأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر الذين لا يستخدمون الحاسوب حسب سبب عدم الاستخدام والجنس.

ج. مؤشرات متعلقة بالفقر لها تأثير على عمل المرأة

64. نسبة الفقر حسب الجنس.
65. نسبة الفقر حسب جنس رب الأسرة والحضر والريف.
66. متوسط الدخل السنوي للأسر الفقيرة حسب مصادر الدخل وجنس رب الأسرة.
67. متوسط الإنفاق الاستهلاكي السنوي للأسر الفقيرة حسب جنس رب الأسرة.
68. متوسط الإنفاق الاستهلاكي السنوي للأسر الفقيرة حسب المجموعات الغذائية الرئيسية وجنس رب الأسرة.
69. متوسط الإنفاق الاستهلاكي السنوي للأسر الفقيرة حسب المجموعات غير الغذائية الرئيسية وجنس رب الأسرة.

70. التوزيع النسبي للأسر الفقيرة حسب المستوى التعليمي ورب الأسرة.
71. التوزيع النسبي للأسر الفقيرة حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة والحضر والريف.
72. التوزيع النسبي لأرباب الأسر الفقيرة حسب الأسباب الرئيسة لعدم الالتحاق بالمدرسة أو تركها والجنس.
73. التوزيع النسبي للفقراء حسب الأسباب الرئيسية لعدم الالتحاق بالمدرسة أو تركها والجنس.
74. معدل البطالة للفقراء وغير الفقراء حسب الجنس.
75. معدل المشاركة الاقتصادية للفقراء وغير الفقراء حسب الجنس.
76. النسبة المئوية للفقراء وغير الفقراء المؤمنين صحياً.
77. التوزيع النسبي لأرباب الأسر الفقراء وغير الفقراء حسب الإعانة من صندوق المعونة الوطنية والجنس.
78. التوزيع النسبي لأرباب الأسر الفقراء حسب الحالة العملية والجنس.
79. التوزيع النسبي لأرباب الأسر الفقراء حسب قطاع العمل والجنس.
80. النسبة المئوية لأرباب الأسر الفقيرة حسب الأنشطة الإنتاجية الرئيسية والجنس.
81. النسبة المئوية لأرباب الأسر الفقيرة حسب ملكية الأصول والجنس.
82. متوسط حجم الأسرة الفقيرة حسب جنس رب الأسرة.
83. التوزيع النسبي للأسر الفقيرة حسب فئات حجم الأسرة والجنس.
84. التوزيع النسبي للأسر الفقيرة حسب الحالة الزوجية والجنس.